

Distr.: General  
12 February 2019  
Arabic  
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٦ من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل\*

المكسيك

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية،  
والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

\* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-02136(A)



\* 1 9 0 2 1 3 6 \*

١- تتمثل إحدى ركائز السياسة الخارجية التحولية الجديدة لحكومة المكسيك في تعزيز وجود مجتمع منصف ومزدهر وقائم على احترام حقوق الإنسان. وهذا يعني أنها تلتزم، موازاة مع حماية حقوق الإنسان وإعمالها على الصعيد الوطني، باتباع سياسة منفتحة فيما يتعلق بالرصد والتعاون مع الوكالات الدولية في مجال حقوق الإنسان.

٢- ويشكّل الاستعراض الدوري الشامل أداة قيمة لتحديد التقدم الذي أحرزه البلد في مجال حقوق الإنسان وكذا التحديات التي تواجهه في هذا الصدد. وفي هذا السياق، تؤكد المكسيك مجدداً التزامها بهذه النظام العالمي، ولا سيما بعمل مجلس حقوق الإنسان، من أجل ترويج المعايير الدولية التي تضمن لكل فرد أن يمارس حقوقه كاملة.

٣- وفي إطار هذه العملية المهمة المتمثلة في التعاون مع المجتمع الدولي والخضوع لمساءلته، تؤكد المكسيك اقتناعها بأن التعددية هي أفضل سبيل لرفع التحديات العالمية في مجال حقوق الإنسان، ولبذل المزيد من الجهود لاستعراض الإطار القانوني والمؤسسي والسياسي العام ورصده وتعزيزه.

٤- ومنذ الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، أجرت حكومة المكسيك مشاورات واسعة النطاق مع السلطات والمؤسسات المختصة للإدارة العامة الاتحادية، وكذلك مع السلطتين التشريعية والقضائية، استعرضت خلالها التوصيات ٢٦٤ المنبثقة عن جولة الاستعراض.

٥- وخلصت المشاورات إلى أن المكسيك قبلت جميع التوصيات المقدمة إليها من الدول باستثناء توصيتين اكتفت بالإحاطة بهما علماً، وهما:

(أ) التوصية رقم ٥ فيما يتعلق بالتصديق على تعديلات كمبرالا لنظام روما الأساسي، لأن حكومة المكسيك لم تُنه مشاوراتها بشأن هذا الموضوع ويلزمها المزيد من الوقت لاتخاذ قرار بهذا الخصوص؛

(ب) التوصية رقم ٦٢ فيما يتعلق باحترام وحماية الحياة من الحمل إلى الوفاة الطبيعية، وفقاً للتعديلات التي أدخلت على دساتير الولايات والتي تشجّع على توفير حماية مماثلة على الصعيدين الاتحادي والمحلي. وكما أشير إليه في ختام الجولة الثانية من الاستعراض، لا يمكن للمكسيك أن تقبل توصية تتعارض مع أحكامها الدستورية وتشريعاتها الجنائية التي تنظم، على صعيد الاتحاد والولايات على السواء، إنهاء الحمل دون مسؤولية جنائية في حالات شتى، ولا سيما في حالات الاغتصاب. وبالإضافة إلى ذلك، قضت محكمة العدل العليا بأن منع ضحية الاغتصاب من إنهاء الحمل يشكل انتهاكاً لحقوقها الإنسانية وبأن الإنهاء القانوني لحمل ناجم عن اغتصاب جنسي ينبغي أن تضطلع به المؤسسات الصحية بصفة عاجلة (طلباً المراجعة رقم ٢٠١٧/٦٠١ و ٢٠١٧/١١٧٠ وفقاً لإجراء أمارو).

٦- وتلتزم حكومة المكسيك، بالتنسيق مع الفروع والمستويات الحكومية الثلاثة، ومع منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية، كل الالتزام بأن تنفذ في الوقت المناسب التوصيات المقبولة، وعددها ٢٦٢ توصية، من خلال تشجيع التغييرات الهيكلية والقانونية ذات الصلة، واعتماد السياسات العامة الضرورية لتهيئة الظروف اللازمة لاحترام حقوق الإنسان احتراماً كاملاً وغير مقيد.

- ٧- وفي إطار هذا الالتزام، أنشأت المكسيك بوابة إلكترونية تضم التوصيات التي قدمتها الآليات الدولية لحقوق الإنسان منذ عام ١٩٩٤، ويفوق عددها ٨٠٠ ٢ توصية. ويقوم هذا المنبر على مبدأ الشفافية الاستباقية ويهدف إلى أن تكون المعلومات المتعلقة بمتابعة وتنفيذ الدولة لكل منها ذات مصلحة عامة.
- ٨- وسيسمح هذا المشروع للقطاع العام والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى بالوصول إلى المعلومات، وتحديد التقدم المحرز وكذا المسائل التي تحتاج إلى المزيد من الاهتمام والجهد.
- ٩- وتدرك الحكومة المكسيكية التحديات التي تواجه البلد، وهي مصممة على اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان سيادة القانون بناء على نموذج يشجع على منع العنف وتعزيز المؤسسات، وعلى حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين، وعلى القضاء على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وسوف تعمل بطريقة منسقة للقضاء على الآفات التي تنهك مجتمعنا من قبل الاتجار بالبشر والاختفاء. وعلاوة على ذلك، ستحتل تدابير مكافحة الفساد والإفلات من العقاب مكانة بارزة في السياسات العامة والإصلاحات التشريعية الرامية إلى ضمان تنمية السكان ورفاههم على نحو فعال.
- ١٠- وستعمل السلطات الحكومية أيضاً على إيلاء اهتمام خاص للفئات الضعيفة، بمن فيها الأطفال، والمراهقون، والأشخاص ذوو الإعاقة، والشعوب والمجتمعات الأصلية، والأشخاص المنحدرون من أصل أفريقي، والمتليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين؛ وكذا على توفير الرعاية والخدمات لذوي الدخل المنخفض، مع الالتزام القوي بمكافحة الفقر.
- ١١- وستواصل المكسيك وضع وتنفيذ أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء؛ والعمل على تحقيق الأهداف الواردة في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي للاجئين.
- ١٢- ويشدد أيضاً على أن إحدى أولويات حكومة المكسيك تتمثل في تعزيز المنظور الجنساني على نحو شامل، وكذا القضاء على العنف ضد النساء والفتيات.
- ١٣- ولدى حكومة المكسيك اقتناع بأن وجود مجتمع مزدهر لا يمكن أن يتحقق إلا إذا مارس جميع الأشخاص حقوقهم الأساسية ممارسة كاملة، وأتيحت لهم الفرص ذاتها على قدم المساواة، وتمتعوا بحياة خالية من العنف.